مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 274 (من 3 إلى 10 نوفمبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

الوضع الأمني في أفغانستان في عهد الرئيس غني

وضع الحرب خلال هذه الفترة 4

الهجمات الجوية وخسائر العسكريين والمدنيين الأفغان 4

لماذا يتجه الوضع الأمني إلى الوخامة؟ 6

مخاوف بشأن الشفافية في نتائج الانتخابات البرلمانية

المشاكل الفنية والتنظيمية في الانتخابات 8

اتهامات حول هندسة الانتخابات 9

من سيشغل مقاعد مجلس النواب؟ 9

أثر الانتخابات البرلمانية في الانتخابات الرئاسية المقبلة 10

المقدمة

من المقرر أن يبدأ تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية الأفغانية في 15 من شهر ديسمبر العام الراهن، وستجرى الانتخابات في 20 أبريل عام 2019، وفقا لإعلان لجنة الانتخابات الأفغانية المستقلة.

تولى أشرف غني منصب رئاسة الجمهورية أثناء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية نتيجة للانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في عام 2014، ويقترب الآن من نهاية فترة رئاسته. وصرح مؤخرا في مقابلة مع قناة بلومبرغ الأمريكية أنه سيرشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام 2019 أيضا لأنه يريد إكمال ما بدأه في فترة رئاسته والتي تحتاج إلى الإتمام.

كان الوضع الأمني والسياسي خلال الفترة الرئاسية الحالية لأشرف غني غير مستقرا مقارنة بالفترة السابقة. وعلى الرغم من استمرار جهود المصالحة مع حركة طالبان، فقد اشتدت الحرب خلال هذه الفترة وانتشرت إلى جميع أنحاء البلاد تقريبا.

في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي نتطرق إلى الوضع الأمني في فترة حكومة الوحدة الوطنية سيما الخسائر المدنية في هذه الفترة.

نناقش في الجزء الثاني من التحليل تأجيل النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية لمدة أسبوعين والمخاوف الموجودة بشأن الشفافية في النتائج. رغم أن حكومة الوحدة الوطنية قد تمكنت من إجراء الانتخابات البرلمانية مع كل مشاكلها وتحدياتها، إلا أن معلومات مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية (CSRS) تبين بعض الشكوك والمخاوف بشأن الشفافية في فرز الأصوات وبعض الصفقات السياسية السرية لهندسة النتائج النهائية والتي أثارت الشكوك حول هذه العملية.

الوضع الأمني في أفغانستان في عهد الرئيس غني

عندما وصل الرئيس غني إلى السلطة في سبتامبر عام ٢٠١٤م؛ كانت المسؤوليات الأمنية والعسكرية قد انتقلت من القوات الدولية إلى القوات الأفغانية، كما أن القسم الأكبر من القوات الأجنبية المتمركزة في أفغانستان قد خرجت وانخفض عددهم من ١٣٠٠٠٠ عنصر إلى ١٥٠٠٠ عنصرا.

عندما انتقلت السلطة إلى أشرف غني، وأصبحت مسؤولية القوات الأجنبية المشورة والتدريب، وتولت القوات العسكرية الأفغانية مهمة الحرب؛ ارتفعت الخسائر في صفوف القوات الأفغانية من جهة، واشتدت نيران الحرب من جهة أخرى.

الأوضاع في ميادين الحرب خلال السنوات الأربعة الماضية، والخسائر في صفوف المدنيين، ووخامة الوضع الأمني في عهد الرئيس غني؛ هي مسائل نحاول التطرق إليها في هذا التحليل.

وضع الحرب خلال هذه الفترة

مع أن الوضع الأمني كان سيئا عند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ إلا أن هذا الوضع ازداد سوءا مع بدء عمل الحكومة الجديدة. اتسعت رقعة الحرب لتشمل شمال البلاد أيضا بعدما كانت تنحصر في الجنوب تقريبا، وقد اشتدت الحرب في محافظات عديدة شمال البلاد.

أصبحت حركة طالبان قوية في عهد الرئيس غني، حيث استطاعوا توسيع نطاق الحرب إلى مراكز المدن الكبيرة، وركزوا في استراتيجيتهم الحربية على الحروب التهاجمية. بعد هذه الحروب التهاجمية كانت مدينة كندز أول مدينة تسقط في يد طالبان منذ سقوط حكمهم مرتين أيام حكومة الوحدة الوطنية. كما أن مدينتي فراه وغزني سقطتا في يد طالبان لبضعة أيام.

كما ظهر "جناح خراسان" التابع لـ (الدولة الإسلامية) أو داعش أيام حكومة الوحدة الوطنية، واتسعت رقعة فعالياتها أيام حكومة الوحدة الوطنية حيث وصلت هجماتها الدموية إلى العاصمة والمدن الكبيرة للبلاد، وتعتبر الآن تهديدا كبيرا على الأمن في أفغانستان.

وفقا للتقرير الأخير لمؤسسة (سيجار) الأمريكية المهتمة بإعادة إعمار أفغانستان، فإن سيطرة الحكومة الأفغانية على البلاد في انكماش مستمر. كتب هذا التقرير الذي قدِّم إلى الكونغرس الأمريكي فى التاسع من شهر عقرب من العام الشمسي الحالي يقول: انخفضت سيطرة الحكومة الأفغانية على تراب البلاد إلى ٥٦ في المائة، في حين كان هذا الرقم في شهر عقرب من عام ١٣٩٤ش ٧٢ في المائة.

الهجمات الجوية وخسائر العسكريين والمدنيين الأفغان

عدم اهتمام طرفي الحرب إلى حياة وممتلكات المدنيين، هو أحد وأشنع أبعاد الحرب في أفغانستان. أصبح استهداف المدنيين وقتل النساء والأطفال من قبل طرفي الحرب خلال سبعة عشر عاما الماضية أمرا عاديا، حيث أن وفقاً لإحصائيات المؤسسات الدولية؛ منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠١٤م وحتى الآن قتل وجرح أكثر من ١٠٠٠٠ من المدنيين في أفغانستان سنويا.

وفقا لتقارير مؤسسة (يوناما) التي تُعِد التقارير عن خسائر المدنين في أفغانستان كل سنة؛ وصلت الخسائر في صفوف المدنيين عام ٢٠١٤م إلى ١٠٥٣٤ شخصا، و وصلت عام ٢٠١٥م إلى ١١٠٠٢ شخصا،

وعام ٢٠١٦م إلى ١١٥٠٠ شخصا، وعام ٢٠١٧م إلى ١٠٤٥٣ شخصا. وحسب تقرير يوناما الأخير قتل وجرح ٥١٢٢ مدنيا في ستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م. وفقا لهذا التقرير فإن نسبة الخسائر بين المدنيين في ستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨م ازدادت واحدا في المائة بالنسبة للعالم الماضي.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الخسائر بين المدنيين، فإنها ارتفعت أيضا بين القوات الأمنية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. حيث أن خلال عام ٢٠١٥م وفقا لتقرير (سيجار) فإن ٥٠٠٠ شخص من القوات الأمنية قتلوا وجرح ١٥٠٠٠ في الحرب ضد المعارضة المسلحة للدولة. ولكن وفقا لتقارير أخرى من سيجار؛ فإن ٦٧٨٥ من قوات الأفغان قتلوا وجرح ١١٧٧٧ آخرون منذ بداية شهر يناير إلى ١٢ نوفمبر من عام ٢٠١٦م، إلا أن هذا الرقم ارتفع كثيرا عام ٢٠١٧م. كما جاء في التقرير الأخير لسيجار: قتل ٢٥٣١ من الجنود الأفغان وجرح ٤٢٣٨ مند بداية شهر يناير إلى الثامن من مايو من عام ٢٠١٧م.

خلال سنوات حكومة أشرف غني قتل مئات من المدنيين الأفغان والقوات العسكرية الأفغانية أحيانا إثر الهجمات الأعمى والدموية للقوات الأجنبية والأفغان. وازدادت هذه الهجمات بعد توقيع الاتفاقية الأمنية بين كابل وواشنطن وبعد إعلان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لأفغانستان؛ ازدادت أضعاف ما كانت عليه من قبل، واستهدفت هذه الهجمات المدنيين في كثير من المرات. وفقا للتقارير فإن القوات الأمريكية أجرت ٢٦١١ عملية جوية خلال عام ٢٠١٧م، في حين كان هذا الرقم عام ٢٠١٦م ١٠٧١، وعام ٢٠١٥م ٢٣٦ مرة فقط، أما حكومة الوحدة الوطنية عادة ما تسكت أمام مثل هذا الممارسات الأمريكية.

في بضعة أسابيع الأخيرة فقط انتشرت تقارير عدة تتحدث عن مقتل المدنيين في عدة محافظات من البلاد بفعل الهجمات الجوية للقوات الأجنبية المشتركة. على سبيل المثال: قتل في هذه الهجمات ١٤ مدنيا بينهم امرأة و ١١ طفلا في قرية ملا حافظ من قرى مديرية جغتو في ولاية ميدان وردك، وقتل ١٨ مدنيا في هجمات جوية أخرى للقوات الأجنبية على حفل زواج في مديرية تجاب بولاية كابيسا، وقتل ٢٩ مدنيا آخرون في هجمات أخرى للقوات الأجنبية المشتركة في ولاية باكتيا وننجرهار، وهذا يدل على تكثيف الهجمات الجوية للقوات الأجنبية وارتفاع الخسائر بين المدنيين الأفغان نتيجة لهذه الهجمات.

لماذا يتجه الوضع الأمني إلى الوخامة؟

هناك نقاط تستحق التوقف عليها:

الأولى: بعد ظهور "جناح خراسان" التابع لتنظيم (الدولة الإسلامية) في أفغانستان وإصرار أميركا على استمرار حضورها العسكري في المنطقة؛ تلاشى ذلك الإجماع الموجود بين دول المنطقة والعالم حول القضية الأفغانية، وأصبحت دول المنطقة تشك في النوايا الأمريكية في المنطقة. لذلك؛ فإن الحرب في أفغانستان تتعقد يوما بعد يوم، وكما يبدو وبالنظر إلى المشدات الأخيرة بين مسؤولين أمريكيين وآخرين روس فإن حربا باردة جديدة تجري بين القوات العظمى في المنطقة، وأفغانستان هو أحد المسارح المهمة في هذه الحرب.

الثانية: بنية حكومة الوحدة الوطنية والخلافات السياسية بين المسؤولين الحكوميين من العوامل الأساسية لاستمرار الحرب والأزمات الأمنية في أفغانستان. هذه البنية للحكومة، واشتغال المسؤولين الأفغان بالخلافات الداخلية وتوزيع المناصب، هو السبب لعدم قيامهم بعمل مؤثر على طريق السلام وإنهاء الحرب، كما أنه هو السبب لفقد الإدارة السليمة في القطاع الأمني مثل بقية القطاعات، وعدم التنسيق بين المؤسسات الأمنية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الخسائر، سيما نتيجة للهجمات الأعمى.

الثالثة: ضعف العمل، والفساد في المؤسسات العسكرية للدولة هو أحد العوامل التي أدى إلى وخامة الأوضاع الأمنية وتشديد الحرب في أفغانستان. الفساد في المؤسسات الأمنية وفي صفوف العسكريين الأفغان (حتى سرقة طعام العسكريين الأفغان) أدى إلى انتشار اليأس من الحكومة بين أفراد القوات الأفغانية، والتحاقهم بصفوف المعارضة المسلحة وحمل السلاح ضد الحكومة في أحايين كثيرة.

الرابعة: الفقر والبطالة من التحديات التي تؤدي إلى التحاق كثير من الناس بصفوف المعارضة المسلحة في معظم الأحيان، والمشكلة تفاقمت بعد قيام حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان. وفقا لتقارير البنك الدولي فإن ٤٠ في المائة من الشعب الأفغاني في الوقت الحاضر يعيشون تحت خط الفقر، كما أن ٢٤ في المائة من القوة العاملة في أفغانستان تواجه البطالة. في مثل هذا الوضع يتجه كثير من الشباب إلى السرقة والقتل وحمل السلاح ضد الحكومة، وهذا الأمر له دور كبير في اضطراب الأوضاع الأمنية، وتشديد الحرب، وازدياد الجرائم. انتهى

مخاوف بشأن الشفافية في نتائج الانتخابات البرلمانية

عقدت انتخابات المجلس التشريعي السابع عشر لمجلس النواب الأفغاني في 20-21 من شهر أكتوبر باستثناء محافظتي غزنة وقندهار. وعلى الرغم من إجراء الانتخابات في محافظة قندهار بعد أسبوع من التاريخ المذكور، إلا أنه من المقرر إجراء هذه الانتخابات في محافظة غزنة مع الانتخابات الرئاسية العام المقبل.

مع أن اللجنة الانتخابية المستقلة قالت في وقت سابق أن النتائج الأولية ستعلن في 10 من شهر نوفمبر وسيتم الإعلان عن النتائج النهائية في 20 من شهر ديسمبر، ولكن أرجأت اللجنة إعلان النتائج الأولية لمدة أسبوعين الأسبوع الماضي. وقد أثار هذا التأخير في الإعلان عن النتائج الأولية شكوك ومخاوف بشأن الاحتيال والصفقات الخفية في اللجان الانتخابية.

ما هي المشاكل الفنية والتنظيمية في عملية الانتخابات؟ وما هي الشكوك والمخاوف بشأن التزوير والصفقات المخفية في نتائج الانتخابات؟ من سيشغل مقاعد المجلس التشريعي السابع عشر؟ وما هو أثر الانتخابات البرلمانية في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟ هي أسألة نحاول الإجابة عنها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

المشاكل الفنية والتنظيمية في الانتخابات

أُجريت انتخابات مجلس النواب بعد ثلاث سنوات من موعدها المقرر، في حين لم يتمكن كل مواطن مؤهل من التصويت بسبب المشكلات الأمنية في البلاد من جهة، مع أن العملية سايرها التزوير وسوء التنظيم.

يمكننا الإشارة إلى بعض المشكلات الفنية والتنظيمية في عملية الانتخابات على ما يلي:

أولاً: لقد كانت مشاركة الناس في عملية التصويت في المناطق الآمنة بما فيها كابول، لافتة للنظر، ولكن سوء الإدارة من قبل اللجنة المستقلة للانتخابات كان من أهم المشكلات في هذه المناطق. في اليوم الأول من الانتخابات، افتتح معظم مراكز الاقتراع أبوابها أمام الناخبين بتأخير مما أدى إلى تمديد عملية التصويت إلى اليوم الثاني على التوالي، وبالتالي تم إرسال قوائم الناخبين إلى بعض المراكز بدلا من مراكز أخرى مما سبب في حرمان البعض من التصويت بسبب عدم وجود أسمائهم في القوائم، وأيضا مشاكل الأجهزة البيومترية وعدم إلمام موظفي اللجنة الانتخابية والناخبين بهذه الأجهزة، ومشاكل أخرى واجهت العملية بتحديات شتى.

ثانياً: كانت العملية مصحوبة بسوء التنظيم واحتيال واسع النطاق في يومي الانتخابات، والتي أثارت قلق منظمات ومؤسسات مراقبة الانتخابات. واستناداً إلى المعلومات التي تلقاها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية (CSRS)، فإن صناديق الاقتراع في معظم المناطق التي لم يتم التصويت فيها على الإطلاق لأسباب أمنية قد وصلت إلى لجنة الانتخابات مليئة بأوراق التصويت. على سبيل المثال، رغم عدم مشاركة الناخبين في عملية الاقتراع في منطقة "تالا وبرفك" في محافظة قندوز، تم ملء صناديق الاقتراع بـ7000 صوت مزورة لصالح مرشح معين من قبل قائد محلي. كما تم إحصاء 3500 صوتا من قريتين في مديرية جغتو في محافظة وردك، رغم عدم وجود أي مراكز الاقتراع هناك. وعلى غرار ذلك، فقد تم بيع الأصوات في مناطق مختلفة من البلاد أو تم ملء صناديق الاقتراع لصالح بعض المشرحين من قبل سماسرة السلطة والقادة الأقوياء، أو حتى في بعض المناطق التي لم يتم التصويت فيها لأسباب أمنية ولم يتم نقل المواد الانتخابية إلى تلك المناطق، تم ملء صناديق الاقتراع لصالح بعض المرشحين داخل اللجنة.

اتهامات حول هندسة الانتخابات

بعد انتهاء عملية التصويت ونقل صناديق الاقتراع إلى مكاتب اللجنة الانتخابية في المحافظات ومن ثم إلى المكتب المركزي للجنة، رفع مراقبو المرشحين صوتهم حيال التزوير والتدخل في النتائج داخل اللجنة مرة أخرى. العامل الأساسي لهذه الشكوك والمخاوف هو التأخير في الإعلان عن النتائج الأولية مما يؤدي إلى شكوك بشأن توفير أرضية للاحتيال وهندسة النتائج.

بناء على معلومات وصلت إلى مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، هناك تدخلات في عملية فرز الأصوات لصالح بعض المرشحين. يزداد عدد أصوات بعض المرشحين وتقل أصوات الآخرين. وفقاً لبعض المراقبين للمرشحين، فإن عدد الأصوات التي تم عدها وفقا لقوائم الأصوات في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات، لا ينطبق على العدد الحالي من أصوات مرشحيهم. كما يقولون إن أرقام رموز الصناديق التي لاحظوها أيام الانتخابات قد تغيرت الآن وعليه يبدو أن هناك احتيالات في عملية فرز الأصوات.

وتشير المعلومات التي تلقاها المركز إلى وجود صفقات خفية في اللجان الانتخابية تتراوح بين 500 ألف إلى مليون ونصف مليون دولار للحصول على مقعد في مجلس النواب مما أثار قلق بعض المرشحين حول شفافية النتائج النهائية.

إلى جانب ذلك، هناك شائعات بأن القصر الرئاسي الأفغاني (ARG) قد يبذل جهودًا لنجاح بعض مرشحيه المفضلين للدخول إلى البرلمان، ثم العمل لصالح الفريق الحالي في الانتخابات الرئاسية القادمة.

من سيشغل مقاعد مجلس النواب؟

كان هناك أكثر من 2500 مرشح في الانتخابات البرلمانية من فئات وأفكار مختلفة من المجتمع، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو من الذي سيشغل مقاعد البرلمان؟ نظرا لكيفية إجراء الانتخابات يعتقد محللو المركز، أن شاغلي المقاعد في مجلس النواب الجديد سيكونون من بين المجموعات التالية:

الأول: سيفوز المرشحون الذين يلتزمون بمصالح أمريكا والحكومة الأفغانية، لأن الحكومة لا تريد تشكيل برلمان يعارض الحكومة في المستقبل.

الثاني: مرشحو الأحزاب السياسية هم الفئة الأخرى التي يفترض أن تكون ناجحة في الانتخابات، لأن لديهم دعم سياسي من أحزابهم ويمكنهم الصفقات الخفية للوصول إلى مجلس النواب.

الثالث: هناك احتمالات لدخول سماسرة السلطة والقدرة، والأثرياء أو رجال الأعمال إلى البرلمان؛ لأنهم سيحاولون الدخول إلى البرلمان بأي وسيلة ممكنة للحصول على دعم سياسي لحماية ثروتهم وزيادتها.

الرابع: فضلا عن تلك الفئات الثلاثة، فإن عدداً من الوطنيين والموالين سيدخلون أيضا إلى البرلمان، وهم الذين يرغبون في تمثيل شعبهم وخدمة البلاد دون الحصول على مصالح شخصية.

أثر الانتخابات البرلمانية في الانتخابات الرئاسية المقبلة

يدل إجراء الانتخابات البرلمانية بعد ثلاث سنوات من التأخير، وذلك مع هذا الحجم الكبير من التزوير وسوء التنظيم، على ضعف إدارة اللجنة المستقلة للانتخابات وعدم استيعابها لهذه العملية.

وقد تضرر ثقة الناس في اللجنة الانتخابية المستقلة بشدة لوجود هذه المشكلات المذكورة أعلاها، ولو تأخرت نتائج الانتخابات البرلمانية من موعدها المقرر، وظهرت تزويرات أخرى فضلا عما وجد حتى الآن، ستكون الثقة في الانتخابات الرئاسية المقبلة صعبا على الناس.

على الرغم من التهديدات الأمنية التي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من الناخبين، فقد حضر الناس مراكز الاقتراع وأدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية. ولكن إذا لم يتم احترام بأصواتهم من قبل اللجنة الانتخابية المستقلة وإذا لم يتم الفصل بين الأصوات المزورة والأخرى النظيفة، فإنها تعتبر ظلما في حقهم من جهة، ومن جهة أخرى ستؤدي إلى عدم ثقة الناس في اللجنة الانتخابية المستقلة ولن يخرجوا من منازلهم تحت هذه الظروف والإدلاء بأصواتهم مرة أخرى.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

هاتف المكتب: (+93) 784089590 – (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com